

أحكام الطواف والسعي والتقشير المحاضرة التاسعة عشر

الطواف :ركن من أركان العمرة، وكذا طواف الإفاضة فإنه ركن التمتع والإفراد والقران. وقدمنا أنّ الإحرام هو أول عمل يجب أن يبتدئ به الناسك، سواء أكان معيراً بعمرة مفردة أو حاجاً بحج تمتع أو إفراد أو قران. بين الحاج والمعتمر

بقي أن نعرف: ما هو العمل الثاني الذي يعقب الإحرام مباشرة؟ هل هو الطواف، أو الوقوف، أو غيره؟

يختلف ذلك باختلاف صفة الناسك وقصده من الإحرام، فإن كان قد أحرم للعمرة فعليه أن يُتني بالطواف لا بغيره، سواء أكان مريداً العمرة المفردة أم عمرة التمتع، فالطواف بالقياس الى المعتمر هو العمل الثاني بالاتفاق. أمّا إذا أراد بإحرامه الحج فقط، كمن قصد حج الإفراد أو حج التمتع بعد أن أنهى أعمال العمرة، فإنه يُتني بعد الإحرام بالوقوف في عرفات - يأتي التفصيل -

وبتعبير ثان: ان من دخل مكة معتمراً فقط، أو حاجاً حج التمتع ابتداءً أولاً، وقبل كل شيء بالطواف، ثم السعي، ثم التقشير، وبعد ذلك ينشئ إحراماً جديداً - إن كان متمتعاً - أما غيره فلا يجب عليه الطواف مباشرة بعد الإحرام، بل يؤخره الى ما بعد الوقوف والنزول من منى. - يأتي التفصيل -

قسّم أئمة المذاهب الأربعة الطواف إلى ثلاثة أقسام:

١ - طواف القدوم، يفعله الآفاقي - غير المكي ومن في ضواحيها - حين يدخل مكة، فهو أشبه بركعتي التحية للمسجد؛ ومن هنا سُمي طواف التحية. وقد اتفقوا على أنه مستحب لا شيء على تاركه إلا المالكية فإنهم قالوا: على تاركه دم.

٢ - طواف الزيارة، ويُسمى طواف الإفاضة أيضاً، وهذا الطواف يأتي به الحاج بعد أن يقضي مناسكه بمنى من رمي جمرة العقبة والذبح والحلق أو التقشير، فإنه يرجع الى مكة ويطوف. وسُمي هذا الطواف طواف الزيارة؛ لأنه ترك منى، وزار البيت من أجله. وسُمي طواف الإفاضة؛ لأنه أفاض - أي رجع - من منى الى مكة. ويُسمى أيضاً طواف الحج؛ لأنه ركن من أركانه بالاتفاق.

وبإتمام هذا الطواف يحلّ كل شيء كان محرماً على الحاج، حتى النساء - عند غير الإمامية - . أمّا الإمامية فإنهم قالوا: لا تحلّ له النساء حتى يسعى بعده بين الصفا والمروة، ويطوف طوافاً ثانياً، ومن هنا سمّوه طواف النساء، ويتضح أكثر عمّا قريب.

٣ - طواف الوداع، وهو آخر ما يفعله الحاج عند إرادة السفر من مكة،

وقال الحنفية والحنابلة بوجوبه، ولكن إذا تركه الحاج يلزمه دم فقط، أي يضحى.

وقال المالكية: هو مستحب، ولا شيء على من يتركه. وللشافعي قولان. (المغني، والفقهاء على المذاهب الأربعة، وفقه السنة).

أقسام الطواف عند الشيعة :

والشيعة يوافقون السنة على أنّ هذه الأطواف الثلاثة مشروعة، وأنّ الثاني - وهو طواف الزيارة - ركن من أركان الحج، ويبطل بتركه، وأنّ الأوّل - وهو طواف القدوم - مستحب يجوز تركه، أمّا الطواف الثالث - وهو طواف الوداع - فيوافقون فيه المالكية في أنّه مستحب لا يجب بتركه شيء. ولكنهم زادوا طوافاً آخر على الثلاثة، وهو طواف النساء، وقالوا بوجوبه وعدم جواز تركه في العمرة المفردة، وفي الحج بشئى أنواعه، تمتعاً كان أو قراناً أو إفراداً، ولم يجيزوا تركه إلا في عمرة التمتع اكتفاء بطواف النساء الذي يشتمل عليه حج التمتع.

وبكلمة، إنّ السنة قالوا: ليس بعد طواف الحج طواف واجب، وإنّ النساء تحلّ به. وقال الشيعة: بل يجب على الناسك بعد أن يطوف طواف الحج أن يسعى، ثمّ يطوف ثانية، وهذا الطواف الثاني هو بالذات طواف النساء.

وقالوا أيضاً: إذا ترك الناسك هذا الطواف حرّمت عليه النساء حتى العقد إن كان رجلاً، وحرّم عليها الرجال إن كانت امرأة إلى أن يفعل الحاج بنفسه، أو يستنّيب من يطوف عنه، ولو مات قبل أن يؤديه أو يستنّيب أداه عنه وليه بعد الموت. بل قالوا: لو حج الصبي المميز ولم يأت بطواف النساء، ولو سهواً أو جهلاً، فلا تحلّ له النساء بعد البلوغ، ولا العقد عليهن، حتى يؤدي أو يستنّيب.

وبالجملة، إنّ الشيعة يوجبون على من يحج حج التمتع ثلاثة أطواف: الأوّل للعمرة، وهو ركن منها، والثاني للحج، وهو ركن منه، والثالث للنساء، وهو جزء واجب، وليس بركن أشبهه بالفاتحة بالنسبة إلى الصلاة. أمّا السنة فيوافقون الشيعة في جميع ذلك إلا في طواف النساء، فإنهم ينكرونه. أمّا المفرد والقارن فعلى كل منهما طوافان عند الشيعة.

عند دخول مكة: اتفقوا على أنّه يستحب لمن دخل مكة أن يغتسل، وأن يدخل من أعلاها، ومن باب بني شيبه، وأن يرفع يديه عند رؤية البيت، ويكبّر ويهلّل، ويدعو بالمأثور أو بما تيسر، إلا مالكاً فإنه قال: لا يرفع يديه بالدعاء، بل يأتي إلى الحجر فيقبله إن استطاع وإلا لمسه، وإلا أشار إليه بيده ودعا.

وقال الإمامية: يستحب أن يدخلها حافياً، وأن يمضغ الأذخر - نبات يطيب الفم - وإلا نظّف فمه، واجتهد بزوال رائحته.

الشرط: قال الشافعية والمالكية والحنابلة: يشترط في الطواف الطهارة من الحدث والخبث، فلا يصح من الجنب، ولا من الحائض والنفساء، ولا مع ترك، ويشترط أيضاً ستر العورة تماماً كما هي الحال في الصلاة. (يرى الحنفية أنّ الطهارة من الحدث ليست شرطاً، وإنما هي واجب يجبر بدم، فلو كان محدثاً حدثاً أصغر وطاف صح طوافه ولزمه شاة. وإن طاف جنباً وحائضاً صح ولزمه بدنة، ويعيده ما دام بمكة). وجاء في كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة): (أمّا طهارة الثوب والبدن والمكان فسنة مؤكدة - عند الحنفية - حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس فلا

وقال الإمامية: الطهارة من الحدث والخبث شرط في الطواف الواجب، وكذلك يشترط ستر العورة بثوب طاهر غير مغصوب. وأن لا يكون من غير مأكول اللحم، ولا من الحرير، ولا الذهب كما هي الحال في الصلاة. بل تشدد بعضهم في أمر الطواف أكثر من الصلاة، حيث قال بالعفو عن الدم إذا كان بمقدار الدرهم في الصلاة، وعدم العفو عنه في الطواف، وبعدم جواز

ليس الحرير والذهب للنساء. وقالوا : يُشترط في الطائف الختان، فلا يصحّ الطواف من الأغلف رجلاً كان أو صبيّاً. (الجواهر، والحدائق).

كيفية الطواف :

لا بدّ من تعيين النية للطواف بالذات عند الإمامية والحنابلة. وقال المالكية والشافعية والحنفية: تكفي نية الحج بوجه العموم، ولا يُشترط نية الطواف بالخصوص. (الجواهر، وفقه السنّة). وتقدّم أنّ النية بمعنى الداعي والباعث لا تقبل النزاع والجدال؛ لأنّها من الأمور القهرية.

وجاء في كتاب (بداية المجتهد) لابن رشد: (والجمهور - أي فقهاء السنّة - مجمعون على أنّ صفة كل طواف، واجباً كان أو غير واجب، أن يبتدئ من الحجر الأسود - وفي كتاب فقه السنّة وينتهي به أيضاً - فإن استطاع أن يقبله قبله، أو يلمسه بيده ويقبلها إن أمكنه فعل، ثمّ يجعل البيت على يساره، ويمضي على يمينه، فيطوف سبعة أشواط، يرمل في الثلاثة الأشواط الأولى، ثمّ يمشي في الأربعة، وذلك في طواف القدوم على مكة للحاج والمعتّم دون المتمتع - أي الرمل - وإنّه لا رمل على النساء، ويستلم الركن اليماني).

وقال الإمامية: للطواف واجبات، وهي:

١ - النية، وسبقت إليها الإشارة.

٢ - أن يطوف ماشياً، فإن عجز طاف ركباً. وقد أهمل هذا الشرط كثير من الإمامية، بل صرح جماعة منهم بجواز الركوب اختياراً، حيث جاء في كتاب الكافي، وكتاب من لا يحضره الفقيه: أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) طاف على راحلته.

٣ - أن يبدأ بالحجر الأسود، بحيث يكون أول جزء من بدنه بإزاء أول جزء من الحجر - حال الابتداء - ثمّ يأخذ بالحركة على اليسار، وأن يختم به بحيث يحاذيه في آخر شوط كما ابتداءً أوّلاً، لتكتمل الأشواط السبعة دون أن ينقص أو يزيد خطوة، فما دونها. وخوفاً من الزيادة أو النقصان وجب البدء من أول الحجر؛ لأنّه إن بدئ من وسطه لا تؤمّن الزيادة أو النقصان. وإن بدئ من آخره لم يكن الابتداء من الحجر.. إلى آخر ما قيل حول هذا الشوط.

لقد جاءت هذه العبارة، وما إليها في كثير من كتب الفقه.. وعلق عليها صاحب الجواهر بكلام طويل دل على اعتدال في الفطرة، وسلمة في الذوق، نقتطف من هذا التعليق الطويل ما يلي:

(لا يخفى حصول المشقة وشدة الحرج والضيق بملاحظة ذلك.. بخاصة في هذه الأزمنة التي يكثر زحام الحجاج.. وأنّ اعتباره مثار للوسواس، كما أنّه من المستهجنات القبيحة التي تشبه أحوال المجانين، وقد روي أنّ الرسول (صلى الله عليه وسلم) طاف على راحلته، ويتعذر هذا التدقيق وتحققه على الراكب).

٤ - أن يجعل البيت على يساره، قال السيد الحكيم: يكفي في تحقّقه الصدق عرفاً، ولا يضر الانحراف اليسير ما دام الصدق العرفي متحقّقاً. وقال السيد الخوئي: الظاهر إنّ العبرة بالصدق العرفي.

٥ - أن يُدخل حجر إسماعيل في الطواف، أي يطوف حوله دون أن يدخل فيه .

ويكون على يساره، فإذا طاف بينه وبين البيت فجعله على يمينه بطل الطواف.

٦ - أن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت؛ لأنّ الله سبحانه قال: (وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) ، أي حوله لا فيه، تقول: مررت بزيد، ولا تقول: مررت في زيد، فلو مشى على حائطه أو القدر الباقي من أساس الجدار بعد عمارته بطل الطواف. والمراد بالبيت العتيق: الكعبة شرفها الله.

٧ - أن يكون طوافه بين البيت والصخرة التي هي مقام إبراهيم، أي الحجر الذي وقف عليه حين بنى البيت.

٨ - أن يتم سبعة أشواط بلا زيادة أو نقصان.

وبديهى أنّ تشخيص هذه الأماكن يحتاج إلى عارف خبير يحددها ويدل عليها. ومتى انتهى من طوافه وجب أن يصلّي ركعتين خلف مقام إبراهيم، وإن كان زحام، وإن لم يمكن فحيال المقام، فإن لم يمكن فحيث أمكن من المسجد. ولا يجوز أن يباشر بطواف ثانٍ إلا بعد صلاة الركعتين، ولو نسيهما وجب عليه الرجوع، والإتيان بهما، فإن تعذر عليه الرجوع قضاهما حيث كان، هذا إذا كان الطواف واجباً، وإن كان مستحباً يصلّيهما حيث شاء وبهذا يتبين أنّ فقهاء المذاهب جميعاً متفقون على الابتداء من الحجر الأسود والختم به، وجعل البيت على يسار الطائف، بحيث يقع خارج البيت، وأنّ الأشواط سبعة، وأنّ استلام الحجر والركن مستحب.

وأنتهم قد اختلفوا في الموالاتة وعدم الفاصل بين الأشواط، فأوجبها المالكية والإمامية والحنابلة.

وقال الشافعية والحنفية: هي ستّة، فلو فرّق تفريقاً كثيراً بغير عذر لا يبطل، ويبنى على طوافه.

وأيضاً قال أبو حنيفة: إذا أتى بأربعة أشواط ثمّ ترك، فإن كان بمكة لزمه إتمام الطواف، وإن كان قد خرج منها جبرها بدم. واختلفوا أيضاً في وجوب المشي على الطائف، فأوجبته الحنفية والحنابلة والمالكية. وقال الشافعية وجماعة من الإمامية: لا يجب، ويجوز الركوب اختياراً.

وأيضاً اختلفوا في صلاة ركعتين بعد الطواف، فقال المالكية والحنفية والإمامية بوجوبهما. وهما تماماً كصلاة الصبح. وذهب الشافعية والحنابلة إلى الاستحباب.

مستحبات الطواف :

للطواف سنن منها: استقبال الحجر الأسود عند بدء الطواف مع التهليل والتكبير، ورفع اليدين كرفعهما في الصلاة، واستلامه بهما بوضعهما عليه، وتقبيله بدون صوت، ووضع الخد عليه إن أمكن، وإلا لمسه بيده. ومنها الاضطباع للرجال ، ومنها الرمل، واستلام الركن اليماني.

من سنن الطواف عند الإمامية : الوقوف عند الحجر الأسود، والدعاء مستقبلاً رافعاً يديه، وقراءة سورة القدر، وذكر الله سبحانه، والسكينة في المشي، واستلام الحجر وتقبيله مع الإمكان، والإشارة إليه، واستلام الأركان كلها مر بها وتقبيلها، واستلام المستجار في الشوط السابع، وهو بحذاء الباب ودون الركن اليماني، والتداني من البيت، ويكره الكلام أثناء الطواف بغير الذكر والقرآن.

وأيضاً قال الإمامية: يستحب أن يطوف ٣٦٠ طوافاً، فإن لم يتمكن فـ ٣٦ شوطاً، ويلحق الزيادة بالشوط الأخير، وتسقط الكراهة هنا بهذا الاعتبار.

وقال الإمامية: إذا حاضت المرأة أثناء الطواف، فإن حدث ذلك بعد أربعة أشواط قطعت الطواف وسعت، فإذا فرغت من السعي أتمت الطواف بعد طهرها، ولا يجب عليها إعادة السعي، وإن حدث قبل إتمام الأربعة انتظرت عرفة، فإن طهرت وتمكنت من باقي الأفعال فعلت، وإلا صارت حجتها مفردة. وقدّمنا أنّ الحنفية يجيزون الطواف للحائض، ولا يشترطون فيه الطهارة.

وجاء في كتاب (فتح القدير) للحنفية: من ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فما دونها فعليه شاة، ومن ترك أربعة بقي محرماً أبداً حتى يطوفها؛ لأنّ المتروك أكثر، فصار كأنه لم يطف أصلاً.

وقال الإمامية: إذا انتهى من الأشواط، ثم شك: هل أوقعتها صحيحة على الوجه المطلوب شرعاً، وبدون زيادة ونقصان، أو أنه زاد أو نقص؟ فلا أثر لشكّه، بل يبني على الصحة والتمام، ويمضي ولا شيء عليه. وإذا لم يكن الشك بعد الفراغ ينظر، فإن كان قد أحرز السبعة على كل حال، كما لو شك بين السبعة والثمانية، بنى على الصحة ومضى.

أمّا إذا لم يحرز ويتيقن أنّ السبعة متحققة، كما لو شك بين الستة والسبعة، أو الخمسة والستة فما دون يبطل الطواف من الأساس، وعليه أن يعيد، والأفضل أن يتم ثمّ يستأنف .

هذا في الطواف الواجب، أمّا في المستحب فإنّه يبني على الأقل دائماً ويتم إن كان أحد طرفي الشك ما دون السبعة، بدون فرق بين أن يكون الشك في الأثناء أو عند انتهاء الشوط الأخير.

أمّا غير الإمامية فالقاعدة عندهم هي البناء على الأقل أخذاً بالقدر المتيقن كما هي الحال في الشك في عدد ركعات الصلاة.

السعي والتقصير: اتفقوا على أنّ مرتبة السعي تأتي بعد الطواف، وبعد ركعتيه عند من أوجبهما، وأنّ من سعى قبل أن يطوف فعليه أن يرجع فيطوف، ثمّ يسعي، ولم أر من أوجب الموالة بين الطواف والسعي، بحيث يبتدىء بالسعي بعد الطواف مباشرة (١) .

المستحبات: جاء في كتاب (فقه السنّة): (يستحب الرقي على الصفا والمرورة، والدعاء عليهما بما شاء من أمر الدين والدنيا مع استقبال البيت).

قال السيد الحكيم: لا تجب المبادرة إلى السعي بعد الفراغ من الطواف وصلاته، ولكن لا يجوز التأخير إلى الغد اختياراً. وقال السيد الخوئي: عليه أن لا يؤخر السعي عن الطواف وصلاته بمقدار يُعتد به من غير ضرورة، ولا يجوز التأخير إلى الغد مع الاختيار. أقول: ما ذهب إليه السيدان هو الحق الذي دلت عليه الأحاديث الصحيحة خلافاً لظاهر الشرائع. وجاء في منسك السيد الحكيم: لا تعتبر الموالاة في أشواط السعي فيجوز الفصل بينها والقطع، ثم البناء على ما سبق، ولو كان بعد شوط واحد.

فالمعروف من فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه خرج من باب الصفا.. ثم رقي عليه، حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحد الله وكبّره ثلاثاً، وحمده، وقال: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده)).

وجاء في كتاب (الجواهر) للإمامية: (يستحب استلام الحجر، والشرب من ماء زمزم، والصب منه على الجسد، والخروج من الباب المقابل للحجر الأسود، وأن يصعد الصفا، ويستقبل الركن العراقي، ويحمد الله ويثني عليه، وأن يطيل الوقوف على الصفا، ويكبر الله سبعاً، ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير. يكررها ثلاثاً، ويدعو بالدعاء المأثور).

وهذا، كما ترى لا يختلف عن السنة إلا في شيء من التعبير، ولم أرَ أحداً من الفقهاء أوجب الطهارة للسعي من الحدث والخبث. وأكثر المذاهب صرحت بالاستحباب، كما صرحوا جميعاً - ما عدا الشافعية - باستلام الحجر الأسود قبل الذهاب إلى السعي.

وصرحوا أيضاً باستحباب المشي هرولة بين الميلين حسب تعبير الحنفية والمالكية، وفي وسط المسافة حسب تعبير الشافعية، وبين المنارة وزقاق العطارين حسب تعبير الإمامية. وليس من شك أنّ معرفة الميلين والزقاق والمنارة تحتاج إلى مرشد خبير.

كيفية السعي : اتفقوا على لزوم السعي بين الصفا والمروة ، واختلفوا في ركنيته، فقال الإمامية والشافعية والمالكية: هو ركن. وقال أبو حنيفة: هو واجب، وليس ركناً. وعن أحمد روايتان. (التذكرة، وفقه السنة). واتفقوا على أنّ عدد الأشواط سبعة، وأنّ على الساعي أن يبتدئ بالصفا ويختم بالمروة ، وأن يعود من المروة إلى الصفا حتى يتم السبعة، ويحسب الذهاب شوطاً مستقلاً، وكذا الإياب، ويتحصل من هذه العملية أربعة أشواط ذهاباً من الصفا إلى المروة، وثلاثة إياباً من المروة إلى الصفا، وبالتالي يكون الابتداء بالأول من الصفا والختم بالسابع في المروة.

واختلفوا في جواز الركوب مع القدرة على المشي، فقالوا جميعاً - ما عدا الحنابلة -: يجوز الركوب للقادر والعاجز.

وقال الحنابلة: لا يجوز إلا للعاجز. ولم أرَ من أوجب الموالاة بين الأشواط (٣) إلا الحنابلة، فنقل عنهم صاحب (الفقه على المذاهب الأربعة): أنّها واجبة عندهم. كما نقل عن المالكية: أنّ من

فرّق بين الأشواط تفریقاً كثيراً فعليه أن يستأنف السعي، ويعتفر الفصل اليسير، كما لو حصل منه بيع أو شراء لا يطول كثيراً.

قال السيد الحكيم في منسكه: (يجب أن يستقبل المقصد في ذهابه وإيابه بوجهه.. فإذا عرض عن المقصد بوجهه أو مشى القهقري أو عرضاً لم يجزئ، ولا بأس بالالتفات مع بقاء مقادير البدن على حاله).

ومعنى قوله هذا: أنّ عليك - وأنت تسعى - أن تتجه بكل بدنك إلى المروة وأنت ذاهب، وإلى الصفا وأنت آيب، ولا يجوز لك أن تسير مجاناً وكتفك إلى الأمام، كما تفعل عند الزحام، ولك أن تلتفت بوجهك خاصة دون بدنك حال السير.

وقال السيد الخوئي في منسكه ما يقرب من هذا، وهذه عبارته بالحرف: (يجب استقبال المروة عند الذهاب، كما يجب استقبال الصفا عند الرجوع، فلو استدبر المروة عند الذهاب أو استدبر الصفا عند الرجوع لم يجزئ، ولا بالالتفات إلى اليمين أو اليسار أو الخلف عند الذهاب والإياب).

أحكام السعي : مَنْ لم يتمكن من السعي ولو بواسطة الركوب استتاب مَنْ يسعى عنه، ويصحّ حجه. ولا بأس بالالتفات إلى اليمين أو اليسار أو الخلف عند الذهاب والإياب.

وَمَنْ زاد على سبعة أشواط عامداً بطل السعي، ولا يبطل ساهياً.

إذا شك في عدد الأشواط، أو في صحتها بعد أن انتهى وفرغ من السعي بنى على الصحة، ولا شيء عليه. وعلمه صاحب الجواهر بأنه شك بعد الفراغ للحرج والأخبار.

وإذا كان الشك في عدد الأشواط قبل إكمالها، قال صاحب الجواهر: لا خلاف، بل لا إشكال في البطلان لتردده بين محذوري الزيادة والنقصان، وكل منهما مبطل.

وإذا شك أنه ابتدأ من الصفا فيكون صحيحاً، أو من غيره فيكون فاسداً؟ ينظر: فإن كان شاكاً في العدد أيضاً، لا يدري كم أتى من الأشواط بطل السعي.

وإن كان ضابطاً للعدد، وشك في الابتداء فقط، فإن كان الشوط الذي في يده مزوجاً، كما لو كان ثانياً أو رابعاً أو سادساً، وكان على الصفا أو متجهاً إليه صح السعي؛ لأنه يعلم - والحال هذه - أنّ الابتداء كان من الصفا، وكذلك إذا كان الشوط مفرداً، كما لو كان ثالثاً أو خامساً أو سابعاً، وكان على المروة أو متجهاً إليها. ولو انعكس الأمر بحيث كان الشوط مفرداً وهو على الصفا، أو مزوجاً وهو على المروة بطل السعي، ووجب الاستئناف. (الجواهر).

وعند بقية المذاهب: إنّ مَنْ شك في عدد الأشواط أخذ بالأقل، كالصلاة. (كفاية الأخبار).

وقال أبو حنيفة: لو ترك السعي بالمرة لا يبطل الحج؛ لأنه ليس ركناً، ويجبر الترك بدم. (ميزان الشعراني).

التقصير : قال أحمد ومالك: لا بدّ من استيعاب الرأس بالحلُق أو التقصير. وقال أبو حنيفة: يكفي الربع. وقال الشافعي: يكفي ثلاث شعرات.

وقال الإمامية: يتخير المقصر بين أن يأخذ من شعر الرأس أو الشارب أو اللحية، أو يقص الظفر. واتفقوا على أنّ التقصير نُسك واجب، وليس بركن. وقال السيد الحكيم: هو كالتسليم في الصلاة؛ لأنّ به يتحلل المُحرّم من إحرامه كما يتحلل المصلّي بالتسليم من صلاته. ويجب التقصير أو الحلق - على الخلاف - مرة واحدة في العمرة المفردة، ومرتين في حج التمتع، وإليك التفصيل:

التقصير في العمرة :

قال الإمامية: إذا سعى المعتمر بعمرة التمتع تعيّن عليه التقصير، ولا يجوز له الحلق، ومتى قصر حلّ له ما حرم عليه، وإذا حلق فعليه أن يكفّر بشاة. أمّا إذا كان معتمراً بعمرة مفردة فهو مخير بين الحلق والتقصير، سواء أكان معه هدي أم لم يكن.

وإذا ترك التقصير عمداً وكان قاصداً حج التمتع وأحرم للحج قبل أن يقصر بطلت عمرته، ووجب عليه أن يحج حجة الأفراد، أي يأتي بأعمال الحج ثمّ يأتي بعدها بعمرة مفردة، والأولى إعادة الحج في السنة القادمة .

وقال غير الإمامية: إذا فرغ من السعي فهو مخير بين الحلق والتقصير، أمّا الإحلال ممّا حرم الله عليه، فينظر، فإن كان المعتمر غير المتمتع يحلّ بمجرد التقصير أو الحلق، سواء أكان معه هدي أم لم يكن، وإن كان المعتمر متمتعاً فيحلّ، إن لم يكن معه هدي، وإن كان معه هدي يبقى محرماً (المغني).

التقصير في الحج:

التقصير الثاني هو من أفعال الحج بشتى أنواعه تمتعاً كان أو إفراداً أو قراناً، ويأتي به الحاج بعد الذبح أو النحر في منى. واتفقوا على أنّه مخير بين التقصير والحلق، وأنّ الحلق أفضل. واختلفوا فيما لبد شعره: هل يتعيّن الحلق في حقه أو هو مخير كغيره؟

قال الحنابلة والشافعية والمالكية: يتعيّن الحلق. وقال الحنفية والإمامية: هو مخير على كل حال.

واتفقوا على أنّه ليس على النساء حلق، بل يتعيّن عليهن التقصير. وقال أبو حنيفة، وجماعة من الإمامية: إنّ الذي لا شعر في رأسه - كالأصلع وما إليه - يجب إمرار موسى على رأسه. وقال البقية: هو مستحب

وقال الإمامية: يجب الحلق، أو التقصير في منى، فإذا رحل منها قبل الحلق أو التقصير رجع وحلق، أو قصر فيها، سواء أكان عالماً أو جاهلاً، عامداً أو ناسياً، وإذا تعذر عليه الرجوع فعله حيث كان.

وقال البقية: يجب الحلق أو التقصير في الحرم. (فقه السنة). واتفقوا على أنّه إذا قصر أو حلق لا تحلّ له النساء. وعطف المالكية الطيب على النساء. وعطف الإمامية الصيد على الإثنيين..

وتحريم الصيد عندهم لمكان الحرم الشريف. ويحلّ ما عدا هذه الثلاث بالإجماع. ويحلّ كل شيء حتى النساء بعد طواف الزيارة عند الأربعة. ولا تحلّ النساء والطيب عند الإمامية إلا بعد طواف النساء.

